جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

تاريخ البلاد العربية المعاصرة

(الامارات)

م.د. فاروق عبد الطيف

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة العاشرة : الإمارات

إمارات الساحل العماني:

ظهرت التشكيلات القبلية في إمارات الساحل العماني أوائل القرن الثامن عشر عندما شهدت المنطقة نوعاً من الترابط والتجمع فيما بينها ، إذ ظهر في المنطقة اتحاد قبيلتين كبيرتين هما اتحاد قبائل القواسم ويتركز في المنطقة الشمالية ، واتحاد بني ياس ، ويتركز في المنطقة الجنوبية ، لذلك انقسم الساحل العماني على هذين الاتحادين ، وأصبحت هذه القبائل ترتبط بروابط التضامن الاجتماعي والسياسي والخضوع إلى زعامات موحدة ، ازداد نشاط هذه القبائل في الميدان التجاري لاسيما القواسم ، الذين كانوا يمتلكون الخبرة والمعدات والسفن البحرية النشطة ، وكثيرا ما تعرضوا إلى الحملات البريطانية التي كانت تقصد المنطقة ، ولذلك ناصبها البريطانيون العداء ودخلوا معهم في مواجهات حتى استطاعت من إيقاع الهزيمة بهم عام ١٨٢٠ ، وبعدها كرست بريطانيا وجودها كقوة استقرت في المنطقة بهدف تحقيق ثلاثة أسس وهي مُحاربة القرصنة وتجارة الرقيق وتجارة السلام ، إلا أن حقيقة الأمر كان ذلك مجرد ستار ، كي تمرر سياستها الاستعمارية في المنطقة

شرعت بريطانيا في تنظيم وجودها في إمارات الساحل العماني ، عن طريق ربط شيوخ المنطقة بمعاهدات تضمن ولائهم لها ، فعقدت معاهدة عام ١٨٢٠ ، وبذلك حققت طريقاً آمناً لنقل البريد المؤدية إلى الهند ، وضمان ولاء شيوخ الإمارات لها ، وكان سلطان صقر القاسمي شيخ الشارقة ، هو أول من وقع على هذه المعاهدة في ٢ كانون الثاني ١٨٢٠ ، وحسن بن رحمة شيخ الفلية في ٨ كانون الثاني ١٨٢٠ ، ثم تبعهم جميع الشيوخ ، وتضمنت المعاهدة الأمور الآتية:

١ .يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة في رأس الخيمة والشارقة وأبو ظبي ، ولا يسمح له سوى الاحتفاظ بمركب للصيد

٢ .يتعهد البريطانيون بعدم الدخول إلى الأحياء العربية بقصد تدميرها

٣ .تعيد القبائل جميع الأسرى من الرعايا البريطانيين

٤ .يوافق القواسم على تنفيذ هذه الشروط وعلى توقيع معاهدات شاملة مع البريطانيين

اتصفت هذه المعاهدات بإذلال الشيوخ ، كما أنها فرضت من جانب واحد ، لهذا لم تنصف كافر وهي غير شرعية (١٠٠) ، ثم أعقبتها معاهدات أخرى حتى عام ١٨٥٣ ، وجددت في مضمونها ١٨٩٢ إذ حرمت على أمراء ومشايخ هذه الإمارات الاتصال مع أي قوة أخرى من دون علم الجانب البريطاني ، وأطلقت على قبائل هذه المنطقة اسم قبائل الساحل المتصالح أو المتهادن .

في مطلع القرن العشرين ، ازدهرت تجارة السلاح بشكل ملحوظ في منطقة الخليج العربي ، وقت سارعت بريطانيا فى تنظيم اتفاقيات مع أمراء الساحل العماني بخصوص هذا النوع من التجارة من اجل تحديدها ، فقد وقع الشيخ مكتوم بن حشر عام ١٩٠٢ اتفاقية مع بريطانيا ، تعهد من جانبه بمنع هذه التجارة في حدود إمارة دبي ، ومن ثم عقدت بريطانيا اتفاقيات مماثلة أخرى مع بقية زعماء ومشايخ الإمارات الأخرى ، وبذلك أضعفت هذا النشاط في عموم المنطقة

تميزت الأوضاع العامة في إمارات الساحل العماني (الساحل المتصالح) في مدة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) بحالة عدم الاستقرار والتنافس بين الشيوخ أنفسهم ، حتى تصاعدت الاغتيالات بينهم ، وذلك بسبب المنافسة والحصول على مواقع الزعامة القبلية ، فضلاً عن تدخلات الإمارات المجاورة في الشؤون الداخلية فضلاً عن ذلك ، طبيعة الصراعات الداخلية بين زعامات المشايخ القبلية في إمارات الساحل ، لا سيما الصراع الذي حصل ما بين إمارتي رأس الخيمة ورامس ، وبين عجمان وأبو ظبي وأم القيوين والشارقة ، كما شهدت الإمارات تدخلات عديدة من الأمراء السعوديين في نجد في عقد العشرينيات من القرن الماضي

أما على المستوى الاقتصادي ، فقد شهدت إمارات الساحل العماني أزمة اقتصادية في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين ، إذ تأثرت بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية1933 - 1929 التي انعكست على تراجع تجارة اللؤلؤ الطبيعي بشكل خطير، إذ برز اللؤلؤ الصناعي الذي شجعت اليابان على إنتاجه، وبالنتيجة فرض ضرائب عالية على اللؤلؤ الطبيعي المصدر من الإمارات وتراجع نسبة استيراداته إلى حد كبير انعكس على الأوضاع الداخلية في تلك الإمارات

ازدادت التطلعات البريطانية في استغلال موارد وثروات تلك الإمارات، ففكرت الإدارة البريطانية في استثمار موقع تلك الإمارات، وأهميتها في موضوع النقل الجوي، وإنشاء خطوط الطيران لذلك أسست العديد من القواعد الجوية والمطارات فيها، وبذلك أقامت ما يُعرف بخط الطيران الحر على ساحل الخليج العربي ، حتى أن البريطانيين في الحرب العالمية الثانية كرسوا نشاطهم في قاعدة جزيرة صير بني ياس التابعة لأبو ظبي، لأغراض الهبوط الاضطراري، الأمر الذي دعا المندوب البريطاني أن يُصدر في نيسان ١٩٤٢، تعليمات بخصوص الدفاع عن الساحل العماني بما في ذلك مسقط وفي نهاية الحرب؛ أظهرت متغيرات أثرت في شدة الإجراءات البريطانية في الخليج العربي منها استقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧، الذي ألغى حكومة الهند، إذ أصبحت وزارة الخارجية البريطانية تدير أمراء الخليج

لذلك تنامى شعور أمراء الإمارات ومشايخها بمستوى الضغوط البريطانية، لذلك تنامت حركة المقاومة والمواجهة للسياسة البريطانية، إذ أعلن شيخ العجميرا عبد الرحمن بن محمد، معارضته لبريطانيا ودعوته لمقاومة سياستها، لذلك تعرض للنفي أكثر من مرة وظل على موقفه هذا حتى وفاته عام ١٩٤٢ ، ثم تصاعد دور الشيخ سلطان بن سالم القاسمي (١٩١٩ - ١٩٤٨) حاكم رأس الخيمة بمعارضته النفوذ البريطاني، وكان رمزاً للمقاومة، وارتبط بعلاقات وطيدة مع الشيخ شخبوط بن سلطان (١٩٢٧ - ١٩٦٦) حاكم إمارة رأس الخيمة الذي يُعد هو الآخر من الشيوخ الذين لهم مواقف مناوئة ضد التغلغل البريطاني في شؤون الإمارات الداخلية ، وهكذا قادت حركة المعارضة الوطنية هذه الشيوخ الإمارات إلى الدعوات لقيام توجهات

إصلاحية منها؛ تشكيل مجلس شورى في الإمارات ، واتسعت هذه التوجه لدى شيوخ الإمارات بضرورة الإفادة من خبرات شركات النفط الأمريكية للاستقلال وتحديد حدود أراضيهم، ففي عام ١٩٤٨ بدأت شركة النفط الأمريكية كاليفورنيا بالتنقيب عن النفط، الأمر الذي دعا بريطانيا أن تتدخل ووضع حد لمجمل التحديات التي أبداها بعض شيوخ الإمارات، وذلك لمناسبة سياسة الترغيب والترهيب، وأسست قوة عسكرية عُرفت باسم قوات السواحل، أو ما تُعرف باسم كشافة ساحل عمان فشلت الإدارة البريطانية في الإمارات من احتواء الحس الوطني والتوجه القومي الذي دعمته إعلان حرب حزيران عام ١٩٦٧، إذ أصدر الشيخ زايد قراراً بوقف تصدير النفط إلى كل الدول التي تقدم مساعداتها إلى الكيان الصهيوني، مؤكداً في ذلك: "أن ثروات أبو ظبي هي ليست ملكاً لأبو ظبي فقط وإنما للأمة العربية". كما أمر بإلغاء الاحتفالات الرسمية بمناسبة الذكرى الأولى لتوليه الحكم، لتقدم مساعداتها إلى الكيان الصهيوني .

الاتحاد التساعي وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة:

في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨، أعلنت الحكومة البريطانية عزمها الانسحاب التام من الخليج العربي بما فيها إمارات الساحل العماني، على أن يكون في موعد أقصاه عام ١٩٧١، وألزم هذا القول شيوخ الإمارات في إعادة ترتيب أوضاعهم الداخلية، وإعلان سياسة ملء الفراغ، فكانت فكرة ولادة اتحاد بين الإمارات يكون في المجالين الاقتصادي والدفاعي، ثم تطورت بعد ذلك إلى الاتحاد التساعي. وجاءت المبادرة الاتحادية هذه بالتوافق ما بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي، وذلك لإقامة اتحاد بينهما، ووقع في منطقة السحيم إحدى قرى أبو ظبي في منتصف المسافة بينها وبين دبي، وعن طريقها وجهت الدعوة إلى الإمارات الخمس الأخرى، فضلاً عن ذلك توجيه الدعوة إلى كل من إمارتي قطر والبحرين للانضمام لهما.

انعقد مؤتمر الإمارات التسع في دبي للمدة (٢٥ - ٢٧ شباط ١٩٦٨)، وأسفر عن توقيع معاهدة دبي، التي أصبحت الأساس في بلورة عمل الاتحاد، موزعة على ستة أبواب: الأول يدعو إلى إنشاء اتحاد بين الإمارات، والثاني حدد السلطات الاتحادية، والثالث قضى بعدم استخدام القوة، والرابع الدعوة للدفاع المشترك الجماعي، والخامس المحكمة الاتحادية، والسادس أحكام عامة

بعد اتفاق دبي، عقد المجلس الأعلى للاتحاد (١٩٦٨ - ١٩٦٩) أربع دورات استمرت لأكثر من سنتين، الأولى عقدت في أبو ظبي على مرحلتين (٢٥ - ٢٦ آيار، ٦ - ٧ تموز ١٩٦٨)،

والثانية عقدت في الدوحة (٢٠ - ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٨)، والثالثة عقدت في الدوحة كذلك (١٠ - ١٤ آيار ١٩٦٩)، والرابعة عقدت في أبو ظبي (٢١ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٩)، وكانت مجمل هذه الدورات ناقشت الأمور التنظيمية والهيكل الإداري لعمل الاتحاد واجه الاتحاد مشاكل وخلافات بين أعضائه ، وحاولت أطراف عربية (السعودية ، والكويت) التدخل لحل هذه الخلافات وتذليل الصعوبات ، إلا أن هناك إشكاليات في عدم استمرار الاتحاد التساعي على المستويين الداخلي والخارجي ، فضلاً عن أسباب أخرى منها ما يتعلق بمضمون اتفاقية الاتحاد ، وإشكالية التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري ، وكذلك التصويت في المجلس الأعلى ، ومسألة التفرغ للمناصب الوزارية ، والخلاف حول العاصمة الإدارية ، وتنظيم الجيش والقوات المسلحة ، وحدود المساهمة في الميزانية الاتحادية ، ولذلك اتضح أن كل من إمارتي البحرين وقطر تسيران نحو تحقيق الاستقلال والسيادة الكاملة ، وأعلنتا خروجهما من الاتحاد التساعي ، أما بقية أعضاء الاتحاد من الإمارات ، فقد أعلنوا اتفاقهم في ١٨ تموز ١٩٧١ على إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبى رئاسة الدولة ، وتكليف الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائب رئيس الدولة ، ثم شكل المجلس الاتحادي من الرئيس ونائبه ، وبقية شيوخ الإمارات الموقعة على الدستور ، كما شكل مجلس الوزراء برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم .

وبعدها أعلن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في جامعة الدول العربية في ١ كانون الأول ١٩٧١ ، وحصول عضويتها في الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول ١٩٧١ ، وبعدها أسس المجلس الاستشاري الاتحادي في عام ١٩٧١ ، وعقد أولى جلساته في ١٣ كانون الأول ١٩٧٤ ، والذي أطلق عليه اسم المجلس الوطني الاتحادي عام ١٩٧٥ ، ثم ساهمت دولة الإمارات في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ آيار ١٩٨١ ، وما زالت الإمارات تشكل دولة لها ثقلها السياسي والاقتصادي على المستويات الخليجية والعربية والدولية.